بين مطالب التفعيل وإعادة البناء .. من يتحمل مسؤولية التعطيل؟

منظمة التحرير .. اهتمام كبير ودعوات إصلاح متعددة .. والحاصل صفر

(ا.ف.ب)

■ كتب حسن جبر

استحوذت قضية منظمة التحرير الفلسطينية، وما زالت، على حيز كبير من النقاش السياسي الدائر منذ فترة بين القوى السياسة والمثقفين. ظهرت خلال النقاش أفكار كثيرة وخطط أكثر وتصريحات لا تعد ولا تحصى، ازدادت ازدحاماً بعد القرارات الأخيرة للجنة التنفيذية للمنظمة بشأن تفعيل بعض مؤسساتها وهيئاتها.

البعض طالب بإصلاح جذري وشامل، وآخرون دعوا إلى تفعيل أطر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن الجميع دعا إلى تطوير المنظمة لتكون "البيت الكبير" الذي يجمع ألوان الطيف السياسي، الذي شهد تغيرات كبيرة خلال السنوات الماضية، فتغيرت معها كثير من المعطيات والظروف، أوضحها صعود قوى جديدة وتراجع أخرى.

منظمة التحرير كانت، كذلك، العنوان الأبرز بين العناوين التي تناولتها القوى السياسية في حواراتها المتعددة، وأهمها حوارات القاهرة المتعددة ووثيقة الوفاق الوطني، إلا أن شيئاً لم يتحقق على أرض الواقع.

إذن، لماذا لم تنجح القوى والفصائل في هذا المسعى الذي يكاد الجميع يجمع على حيويته وأهميته؟ ولماذا لم يتحول النقاش الدائر إلى فعل تراكمي على الأرض نشهد في نهايته ولادة منظمة تحرير فلسطينية قوية وفاعلة تستجيب لحاجات الشعب الفلسطيني الساعي لنيل الحرية والاستقلال؟ وهل النقاش الذي لا يتعدى الجدل السياسي لم يتحول إلى خطوات فعلية على الأرض لأن هناك من لا يريد أن يفقد مناصبه ومكانته بعد أن تعدته معادلات التاريخ والجغرافيا الجديدة؟!

أسئلة كثيرة مشابهة طرحتها "آفاق برلمانية" على القوى والشخصيات المهتمة في مسعى جاد لرسم صوره حقيقية عن مجريات ما يحدث على هذا الصعيد.

شراكة سياسية أم إضافة أرقام؟!

وقال إبراهيم أبو النجا، عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، إن عملية إعادة تفعيل منظمة التحرير وتطويرها ليست عملية معقدة وصعبة، وعلى الجميع أن يجلسوا ويضعوا التصورات والآليات اللازمة لإجراء انتخابات للمجلس الوطني.

وتابع أبو النجا، الذي يترأس لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية: إذا كانت هناك ضرورة لأن تلتقي القوى من أجل الاتفاق حول بدء العمل ليكن سواء من خلال عقد جلسة للمجلس المركزي أم اللجنة التنفيذية بحضور الجميع من أجل تشكيل اللجان ومتابعة العمل.

ويتفق فوزي برهوم، الناطق باسم حركة "حماس" مع الداعين لتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها التي أصابها الترهل، وهيمنت عليها جهة واحدة، حسب ما قال.

وأشار برهوم إلى وجود مماطلة في اتجاه العمل من أجل تطوير المنظمة وتفعيلها، مؤكداً أن الأمر أصبح ضرورياً.

وقال: إن شرط إصلاح المنظمة هو الشرط الأول الذي يجب أن يتزامن مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

وتابع: على الرئيس محمود عباس أن يبدأ في حوارات جادة من أجل إصلاح منظمة التحرير وتطويرها وتفعيلها، وعلى قيادات الفصائل عقد جلسة طارئة من أجل تطبيق ما تم الاتفاق عليه.

ورفض برهوم المنطق الذي يقول إن الشراكة السياسية تتم من خلال ضم حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" إلى المنظمة.

وقال: حركتا "حماس" و"الجهاد" ليستا أرقاماً تضاف إلى فصائل المنظمة، بل نريد إصلاحاً جذرياً وشاملاً يطال كل مؤسسات منظمة التحرير.

بين تفعيل المؤسسات وإعادة بنائها

بدوره، يعتقد النائب جميل مجدلاوي، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، أن الآلية الوحيدة التي يمكن من خلالها تجاوز حالة الضعف والوهن والترهل التي أصابت منظمة التحرير الفلسطينية تكمن في دعوة اللجنة العليا لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية لمباشرة عملها.

وقال: يجب أن تضع هذه اللجنة مضامين وهياكل وآليات وأجندة إعادة بناء مؤسسات المنظمة.

وأضاف: دون ذلك، سنكون أمام مشكلات حقيقية، أية آلية أخرى تعني الخروج عن إجماع القوى والفصائل، وستدخلنا في خلافات ودوامة من التناقضات غير المفيدة، التي ربما تكرس الوضع القائم.

واتهم مجدلاوي جهات لم يسمها بالعمل من أجل المحافظة على الوضع القائم من خلال تفعيل مؤسسات المنظمة القائمة واستكمالها، سواء استكمال عضوية اللجنة التنفيذية التي توفى بعض أعضائها، أم وضع آليات تنشيط للمؤسسات القائمة، مثل السفارات وباقي أطر المنظمة.

وقال: آن الأوان لأن نسير قدماً في طريق إصلاح المنظمة وتفعيلها بشكل فعلي وجدي، وهذا الأمر يعني بناء المنظمة على أسس جديدة من حيث الآليات، والأشخاص، وبرامج العمل، والسياسيات.

انتخابات لهيئات المنظمة

من جانبه، يؤكد صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، أن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد ممكنة إلا على أسس ديمقراطية، وعبر إجراء انتخابات ديمقراطية للمجلس الوطني داخل وخارج الأراضي الفلسطينية، وفق مبدأ التمثيل النسبي.

وقال: يجب إعادة انتخاب كل هيئات المنظمة، ووضع برنامج وطني، وتفعيل الاتحادات الشعبية، وتوحيد بنيتها على أسس ديمقراطية ومؤتمرات منتخبة.

حوار يطال البرنامج والإستراتيجية

ويطالب خالد البطش، القيادي البارز في حركة الجهاد الإسلامي، بالحفاظ على المنظمة كجسم سياسي فلسطيني واحد وصيانة المكتسبات السياسية الفلسطينية، إلا أنه يدعو إلى إصلاحها وإعادة بنائها على أسس جديدة، بحيث يتم فتح حوار جدي حول برنامجها السياسي وإستراتيجيتها.

وقال: نريد لمنظمة التحرير أن تكون حاضنة المقاومة، وأن لا تعطي للاحتلال أية شرعية.

وأضاف: إذا توصلنا إلى اتفاق بشأن هذه القضايا، فستكون حركة الجهاد الإسلامي ضمن منظمة التحرير، ومن دون ذلك فستبقى حركة الجهاد خارج هذا الإطار.

ولم يستبعد البطش أن تدرس الحركة طلباً للدخول في اللجنة التنفيذية على أساس الطرح الذي تطرحه الحركة وضمن إصلاح جوهري وشامل.

مطلوب جدول زمني

بدوره، قال وليد العوض، عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب، أن ترتيب أوضاع المنظمة وتفعيلها بات يكتسب أهمية أكثر من ذي قبل، الأمر الذي يستوجب البدء في تطبيق ما تم الاتفاق عليه في حوارات القاهرة في آذار ٢٠٠٥.

ودعا اللجنة المكلفة بهذا الأمر إلى وضع جدول زمني لإعادة تفعيل المنظمة وتطويرها وفقاً لما جاءت عليه وثيقة الوفاق الوطني.

ونوه العوض إلى أن وصول مشاورات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية إلى طريق مسدود سيلقي بظلاله على المشاورات بشأن المنظمة.

وطالب باتخاذ خطوات فعلية، مثل دعوة المجلس المركزي للانعقاد وفقاً لنظامه الداخلي، على أن يقوم باستكمال عضوية اللجنة التنفيذية وضمان تمثيل حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي".

وقال: يجب أن تواصل اللجنة التنفيذية عملها بشكل منتظم وحسب الأصول، وأن لا تتحول اجتماعاتها إلى اجتماعات مفتوحة لحضور كل من يصادف وجوده مكان الاجتماع.

تعطيل انتظام العمل السياسي الموحد

إلى ذلك، قال محمود الزق، عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي، إن العام انتهى من دون إنجاز عملية إعادة تفعيل منظمة التحرير وتطويرها كما حددت وثيقة الوفاق الوطني، التي أكدت في أكثر من بند على ضرورة أن تشمل المنظمة القوى والفصائل الوطنية كافة.

واعتبر الزق أن محاولات تعطيل إنجاز ملف منظمة التحرير، والسعي لربطه بأمور أخرى، كتشكيل الحكومة، والتهدئة، محاولات تصب في خانة تعطيل انتظام العمل السياسي الفلسطيني الموحد.

وقال: يجب إعادة النظر في هذا الملف بكل جدية، لأن ترميم منظمة التحرير يعني ترميم بيت الجميع الذي يتسع للكل الفلسطيني.

معوقات داخلية وخارجية

وعلى الرغم من اتفاق الفصائل على إعادة بناء منظمة التحرير، فإن هذه الدعوات تصطدم بعقبات ومعوقات كثيرة، كما قال ممثلو الفصائل.

ويؤكد مجدلاوي أن أهم العقبات التي تمنع، حتى الآن، اتخاذ خطوات فعلية على هذا الصعيد، تكمن في أصحاب المصالح الذين لا يريدون أن تتم هذه العملية، مؤكداً أن "بعض القوى الهامشية، سواء أكانت سياسية أم اجتماعية، وشخصيات طفيلية، لا تريد إعادة بناء المنظمة".

وزاد: هناك تدخل من عوامل خارجية عربية ودولية ليست لها مصلحة في تنظيم الشأن الفلسطيني.

ويؤكد برهوم أن أهم العقبات التي تعترض إصلاح المنظمة هي هيمنة "فتح" على المنظمة، "لهذا تطالب "حماس" بوقف هذه الهيمنة وإجراء إصلاح جذري وشامل".

ويعتبر زيدان أن أهم العقبات تتمثل في التلكؤ الواضح في دعوة اللجنة العليا لتفعيل منظمة التحرير وتطويرها، التي نص عليها حوار القاهرة.

وقال: يجب أن يدعو الرئيس عباس هذه اللجنة إلى الانعقاد كي تأخذ دورها في إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها.

وتابع: تطبيق وثيقة الوفاق الوطني يجب أن يتم على أربع جبهات، تشمل عقد اجتماع عاجل للجنة العليا لتفعيل منظمة التحرير وتطويرها، ووضع المصالح الفئوية جانباً، وإقامة حكومة وحدة وطنية، إلى جانب تشكيل جبهة مقاومة وطنية وإقرار قوانين التمثيل النسبي.

إلا أن أبو النجا يعتقد أن الكل يتحمل مسؤولية عدم الحراك في هذا الموضوع الحيوي والمهم.

وقال: لا تستطيع أية جهة أن تعلق المسؤولية على مشجب الطرف الآخر، لأن الموضوع متعلق بالجميع.

وأكد أن "من يعتقد أن مسار تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها يجب أن يسير مع مسار تشكيل حكومة الوحدة الوطنية لا يملك الرؤية السليمة، لأنه لا يجوز الربط بين المهمتين".

وتابع: الربط يعني أن التعثر في جانب يعني التأثير على الجانب الآخر، لهذا يجب أن يكون العمل في مسارين.

وبرأي أبو النجا، فإن "ترك منظمة التحرير بهذه الحالة من الوهن والضعف يعني أن يشكك البعض في مرجعية تمثيلها للشعب الفلسطيني".

وأضاف: إن عدم إبراز المنظمة ككيان وكممثل شرعي وعدم تقويتها وتعطيل عمل مؤسساتها يصب في خدمة الآخرين الذين لا يريدون أن تبقى المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

البدء بخطوات سريعة بدل الانتظار

بدوره، قال المفكر والكاتب عبد الله الحوراني، رئيس اللجنة السياسية في منظمة التحرير، إنه من الخطأ ترك وضع المنظمة على هذا الحال المتردي الذي تعيشه، والانتظار لحين إجراء انتخابات المجلس الوطني في الخارج والداخل، وإعادة تشكيله، وعقد دورة جديدة له، لأن ذلك قد يأخذ وقتاً طويلاً ربما يصل إلى أشهر عديدة، الأمر الذي سيؤثر سلباً على الوحدة الوطنية، وعلى وحدانية المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني، حيث ستبقى هناك قوى سياسية مهمة في الساحة الفلسطينية خارج إطار المنظمة ومؤسساتها.

وتابع: كما سيبقى وضع مؤسسات المنظمة ودوائرها، من المجلس المركزي إلى اللجنة التنفيذية ودوائرها إلى المنظمات الشعبية، على ما هو عليه طيلة هذه الفترة، وهو ما سيزيد حال المنظمة سوءاً.

وطالب الحوراني بالتفريق بين خطوتين: الأولى خطوة الإسراع في تفعيل

←